CINÉMA DROITS DE L'HOMME
جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵖⵓⵔ ⵜⵙⵏⵎⴰ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
ASSOCIATION DES RENCONTRES MÉDITERRANÉENNES DU CINÉMA ET DES DROITS DE L'HOMME

العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع السينما بالمغرب

دراسة

Cofinancé par l'Union européenne
Canada
FCIL/CFLI
ONU FEMMES
INSTITUT FRANÇAIS

الفهرس

أولا: مقدمة

ثانيا: المنهجية

ثالثا: النتائج والاستنتاجات الرئيسية للدراسة

رابعا: التوصيات الرئيسية

خامسا: خلاصة

تم إعداد هذه الدراسة بدعم من الاتحاد الأوروبي

غير أن مسؤولية ما تحتويه من مضامين تقع حصرا على عاتق جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان ولا تعكس، بأي شكل من الأشكال، وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

أولا. مقدمة

يندرج إعداد دراسة **"العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع السينما بالمغرب"** في إطار تفعيل إحدى التوصيات الرئيسية التي تضمنتها دراسة "السياسة العمومية في مجال السينما وحقوق الإنسان في المغرب: في أفق الملاءمة مع دستور الحقوق والحريات"[1] التي أصدرتها جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان. كما تمثل الدراسة إحدى اللبنات الأساسية في مسار الترافع الذي تنهجه الجمعية في أفق وضع سياسة عمومية خاصة بالسينما تعزز حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة، وتضمن حمايتها من كافة أشكال التمييز والعنف.

انطلاقا من هذه الرؤية، تأتي الدراسة من أجل تسليط الضوء على العلاقات غير المتوازنة بين الرجال والنساء العاملين في المجال السنيمائي، لتحفيز نشر الممارسات الفضلى ذات الصلة بمكافحة الصور النمطية التمييزية على أساس الجنس وجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلا عن اقتراح جملة من التوصيات التي تنبني على تحليل معمق للوضع القائم.

تطَلب إنجاز الدراسة تعبئة مهنيي قطاع السينما بهدف تعميق التفكير الفردي والجماعي بخصوص هذا الموضوع، من خلال تنظيم مقابلات شبه مهيكلة مع 15 شخصا يمتهنون الإخراج، الإنتاج، التصوير والمهن التقنية. كما تم تنظيم ورشة عمل، بتاريخ 25 شتنبر 2024، من أجل مناقشة نتائج الدراسة من قبل الفاعلين السينمائيين والفاعلين الحقوقيين، خصوصا في مجال حقوق المرأة.

تسعى الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بأشكال العنف الأكثر تفشيا في قطاع السينما، والتحليل العميق للعوامل التي تؤدي إلى ظهورها، وعوامل الهشاشة التي تعزز وقوعها، ووسائل الانتصاف، وكذلك قياس تأثير أشكال العنف القائم على النوع على تطور المسارات المهنية للمرأة التي تشتغل في قطاع السينما.

كما تهدف الجمعية إلى الخروج برؤية واضحة وتوصيات جوهرية قادرة على تعبئة المهنيينوالمهنيات والمدافعين والمدافعات عن حقوق المرأة لبلورة استراتيجية متكاملة لمكافحة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع السينما، تعزز إدماج المرأة بشكل أفضل في مجال الإبداع وتسمح لها بإبراز قدراتها بشكل أكبر.

[1] https://armcdh.ma/rapports/rapport-armcdh/

ثانيا. المنهجية

تطلب إنجاز دراسة "العنف القائم على النوع في قطاع السينما في المغرب" اعتماد منهج بحث نوعي وكمي في نفس الوقت.

وعلى اعتبار أنه لم يسبق إجراء دراسة مماثلة في المغرب من قبل، فقد واجه فريق العمل حقيقة ضعف المعلومات والمعطيات النوعية والكمية الموثوقة. كما اختار الفريق توسيع نطاق البحث على المستوى الدولي للاطلاع على التجارب الفضلى التي تتعامل مع مواضيع مماثلة بدول وآفاق أخرى.

مكن تحليل الوثائق من جمع المعلومات المتعلقة بالإطار المؤسساتي والقانوني، الدولي والوطني، وتحديد الأشكال المختلفة للعنف القائم على النوع في مكان العمل، بما في ذلك قطاع السينما. إلى جانب تقديم شهادات بعض مهنيي ومهنيات القطاع المتعلقة ببعض مظاهر العنف في عالم السينما، التي تم تداولها على بعض وسائل الإعلام والمواقع المتخصصة.

ومن جهة أخرى، ساهمت دراسة "السياسة العمومية في مجال السينما وحقوق الإنسان في المغرب: في أفق الملاءمة مع دستور الحقوق والحريات" التي تم إعدادها سنة 2023 والمشار إليها سابقا ودراسة "زوم حول المساواة في مجال السينما بالمغرب"[2] التي أصدرتها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (ADFM) بشكل كبير في إغناء مرحلة التحليل الوثائقي. كما شكلت مراجع موثوقة لضمان تمثيلية أفضل للمهن والخبرات خلال مرحلة المقابلة شبه المهيكلة.

تم تصميم دلائل المقابلات وفق بناء يسمح بتحفيز تفكير المشاركين\اكات المستجوبين\ابات ومساعدتهم \اهن على تطوير مفهومهم- هن وتصوراتهم\هن حول جوانب متعددة ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. بحيث تم تصميمها وفقا لمنهج الاستجواب الذي ينطلق مما هو عام/موضوعي، إلى ما هو خاص/ذاتي لتفادي تردد المشاركين\والمشاركات ، منذ البداية، بما قد يحرف المعلومات.

أجريت المقابلات **شبه المهيكلة** وفقا لقواعد الموافقة الصريحة والدقيقة للأشخاص المستجوبين، والتي تعتمد على مبادئ الموضوعية وعدم الكشف عن الهوية والسرية.

[2]https://learningpartnership.org/sites/default/files/resources/pdfs/Morocco%20National%20Report%20on%20Gender%20in%20the%20Film%20Industy.pdf

وقد أخذت العينة بعين الاعتبار العوامل الثلاثة المحددة للتباين، وهي حسب الأهمية، المهن والوظائف المزاولة، مستوى الخبرة، وكذلك العلاقة التراتبية. وقد تمكنت الدراسة من تغطية كل من المهن التالية: الإخراج، الإنتاج، التصوير، الماكياج، تسجيل الصوت وبالطبع مهنة التمثيل الخاصة بالنساء.

حقيقة لم يكن إنجاز هذه الدراسة أمرا سهلا ولا هينا، بحيث تمت مواجهة جملة من الصعوبات التي كادت تعيق السير العادي للبحث. ويرتبط الأمر أساسا بحساسية الموضوع، الذي أدى إلى حصول تردد وانسحاب بعض المهنيين ايات\الى الرغم من ضمانات عدم الكشف عن الهوية والسرية. ناهيك عن انشغال المهنيين\ايات ، بسبب طبيعة ضغوطات العمل المرتبطة بقطاع متحرك مثل السينما. ورغم ذلك، نجح الفريق في إجراء 15 مقابلة شبه مهيكلة مع مهنيي القطاع، من بينهم 13 امرأة ورجلين، يزاولون المهن المذكورة سابقا.

وأخيرا، تم إدراج النهج الكمي من خلال استطلاع رأي عبر الأنترنت موجه لفئات مختلفة من الأشخاص، يشكلون عينة تمثل مختلف فئات المجتمع المغربي بهدف الكشف عن آراء المهنيين\ايات السينمائيين ايات والرأي العام حول قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي في القطاع.

ثالثا. النتائج والاستنتاجات الرئيسية للدراسة:

تمكننا الاستنتاجات المستخلصة من تحليل الوثائق والمقابلات شبه المهيكلة مع مهنيي\ايات قطاع السينما والاستطلاع عبر الأنترنت وتحليل التجارب الدولية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي من تقديم تسعة استنتاجات مترابطة فيما بينها.

1. الالتزامات الدولية للدولة المغربية في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي:

يقوم الإطار القانوني الدولي، الذي يمكن إعماله لمكافحة العنف ضد النساء مهنيات القطاع السينمائي في المغرب، على العديد من الصكوك القانونية والمعيارية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. والتي تهدف إلى حماية المرأة في فضاء العمل في جميع المجالات بما في ذلك قطاع السينما، وتتضمن، من بين آليات أخرى:

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:** اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه "الشرعة الدولية لحقوق المرأة" سنة 1979 وصادق عليها المغرب سنة 1993؛
- **إعلان ومنهاج عمل بيجين** الذي يقر بأن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وشكلا من أشكال التمييز؛

- **اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم 111)** الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة: تم اعتمادها سنة 1958 وصادق عليها المغرب سنة 1963. وهي تشكل جزء من الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بمكافحة كل أشكال التمييز في حالة الاستخدام على أساس العرق أو اللون أو الجنس، أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي، إلخ؛
- -**اتفاقية المساواة في الأجور (رقم 100)** المعتمدة سنة 1951 والتي صادق عليها المغرب سنة 1979، والتي تتناول أساسا احترام مبدأ المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة لدى تساوي قيمة العمل.

توفر هذه الصكوك إطارا قانونيا ومعياريا ومبادئ توجيهية تعزز حماية المرأة من أشكال العنف في مكان العمل وضمان بيئة عمل آمنة ودامجة في كل القطاعات، بما في ذلك قطاع السينما. ورغم أن العديد من هذه الاتفاقيات لا تعالج بشكل خاص العنف ضد المرأة في العمل، غير أنها تبقى صكوكا قانونية أساسية، بحيث تركز على القضاء على جميع أشكال التمييز في أماكن العمل وتعزز ثقافة تكافؤ الفرص والمعاملة لكافة الأشخاص، بغض النظر عن جنسهم.

2. الطابع المحدود للإطار القانوني والمؤسساتي الوطني المتعلق بمكافحة العنف القائم على النوع في قطاع السينما

على المستوى الوطني، لا يتوفر قطاع السينما، مثل غيره من القطاعات، على إطار قانوني مخصص بشكل حصري لمكافحة العنف ضد المرأة. يتعلق الأمر بالأحرى بالإطار القانوني المضمن في النصوص العامة المتعلقة بحقوق المرأة وظروف العمل.

إن مكافحة العنف ضد المرأة بالخصوص داخل مكان العمل غير مؤطر بشكل صريح بإطار قانوني. تشمل القوانين والمقتضيات الأساسية المعنية بمكافحة العنف ضد النساء العاملات في قطاع السينما بالمغرب ب: القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، قانون الشغل، القانون الجنائي وإعلان مراكش 2020 والبروتوكول الخاص به.

3. ندرة المبادرات والمصادر الوثائقية التي تعالج موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجال السينما في المغرب

في المغرب كما في باقي دول العالم، تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة في المجال المهني قائمة في فضاء العمل على العموم. غير أن العنف القائم على النوع الاجتماعي في القطاع السينمائي لا زال مصنفا ضمن الطابوهات في مجتمعنا ونادرا ما يشكل موضوع كتابات أو شهادات. وعلى الرغم من ذلك، فقد كسرت بعض الفنانات الصمت لفضح المعتدين، في حين قررت أخريات فعل ذلك دون

الكشف عن هويتهن. تم تداول شهادات هؤلاء النساء الشجاعات في مقالات صحفية، وبغض النظر عن حالتهن العائلية، "كان عليهن خوض تجارب مروعة خلال مسارهن المهني ..."[3]

أكيد أن التنديد بحالات العنف الممارس ضد النساء المهنيات في قطاع السينما يتضاعف يوما بعد يوم، غير أنه يبقى ضئيلا لأنه يقتصر على بعض التصريحات المعلنة خلال المقابلات، وتظل الدراسات والتحقيقات حوله نادرة.

من المؤكد أن العنف ضد النساء المهنيات في قطاع السينما ليس بالظاهرة الجديدة، على اعتبار أن عالم السينما فضاء عمل جماعي ومختلط وتحكمه التراتبية، ويشرف عليه ويؤطره بشكل خاص الرجال. وحسب الدراسة التي أعدتها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب تحت عنوان "زوم حول حضور المرأة والرجل في القطاع السينمائي بالمغرب"، فإن النساء يزاولن مهنا مرتبطة في التصور المجتمعي التقليدي بهذه الفئة:

- بالنسبة لمهن الإنتاج، نسبة النساء لا تتجاوز 20% فقط؛
- بالنسبة للمهن التقنية (التقاط الصور، تسجيل الصوت، الإضاءة، تشغيل الآلات، المؤثرات الخاصة، ...) لا يتجاوز حضور المرأة 3,6%؛
- بالنسبة للمهن الإبداعية، تتوزع نسبة النساء على الشكل التالي: "الإنتاج (28%)، الملابس (47%)، تصفيف الشعر (65%)، المكياج (19%)، والديكور (9%). وتشغل النساء مهنتا (الملابس وتصفيف الشعر) بنسبة أكبر [...] وهو ما يؤكد تقسيم العمل حسب النوع. ولا تزال النساء يمارسن مهنا "مرتبطة في التصور التقليدي بالنساء"[4].

يتعلق الأمر بمجال عملتتجلى فيه علاقة سلطة يمارسها الرجال على النساء، وهي سلطة قد تكون مهنية مرتبطة بطبيعة علاقة عمل تراتبية، وتعززها بالخصوص العلاقات الاجتماعية المبنية على النوع، التراتبية، وتبنيها القواعد والقيم الاجتماعية.

وباعتبار أنها "صناعة حيث يشيع العمل غير الرسمي وتعتبر أحيانا "مختلفة" بالنظر لطبيعتها الإبداعية والفنية"[5] وبوسط عمل حيث تتفشى ثقافة التمييز على أساس الجنس بشكل مستمر، فمن الواضح أن أغلب أشكال العنف ضد النساء العاملات في المجال السينمائي تحدث في صمت، باستثناء بعض المبادرات التي سلطت الضوء على أشكال عديدة من العنف، ولا سيما حركة.#MeToo

---

[3] « Célébrités : Quand le lit fait le star-système », عبد العظيم ليوسي، "*Le360*"، *2015/02/07، مقال على الأنترنيت* (https://fr.le360.ma/societe/celebrites-quand-le-lit-fait-le-star-systeme-31729/)

[4] الجمعية المغربية لنساء المغرب، زوم حول حضور النساء والرجال في القطاع السينمائي بالمغرب، برنامج "تعزيز ونشر ثقافة المساواة، اليونسكو، مارس 2020، الصفحات 52-23 (https://learningpartnership.org/sites/default/files/resources/pdfs/Morocco%20National%20Report%20on%20Gender%20in%20the%20Film%20Industy.pdf)

[5] UNI Europa – media, entertainment & arts (EURO-MEI), *Prévention et lutte contre la violence et le harcèlement dans la production cinématographique et télévisuelle*, février 2021, p. 14 (https://uniglobalunion.org/wp-content/uploads/prevention_violence_et_harcelement_trade_union_guide_uni_mei_fr.pdf)

4. تعدد التصورات المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي حسب المهن ومناصب المسؤولية (غير أنها تصورات تكمل بعضها البعض!)

يشجب جميع العاملين في قطاع السينما تقريبا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو ما يؤكد أنه ظاهرة قائمة في قطاع السينما. ورغم أن التعاريف المقدمة حول الظاهرة تختلف من طرف كل فئة غير أنها تكمل بعضها البعض. ففي حين وضعت المنتِجَات والمخرجات ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في قالب عام، قدمت الممثلات والعاملات في المجال التقني تصورات خاصة بقطاع السينما في المغرب في وصفهنظاهرة محسوسة ومعاشة بشكل يومي.

5. استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي بمختلف أشكاله، مع انتشار واضح للعنف النفسي

حسب مهنيي‌ايات قطاع السينما في المغرب، يمكن أن يتخذ العنف القائم على النوع الاجتماعي أشكالا متعددة، وهو من بين الآفات التي تؤثر على حرية الإبداع لدى المهنيات وتحد من قدراتهن.

وانطلاقا من تحليل نتائج المقابلات شبه المهيكلة يتبن أنه تمت الإشارة إلى العنف النفسي 10 مرات باعتباره الشكل الرئيسي للعنف السائد في قطاع السينما في المغرب، يليه العنف الاقتصادي ثم العنف الجنسي. ولم تتم الإشارة مطلقا إلى العنف الجسدي كشكل رئيسي للعنف.

يعتبر العنف النفسي سائدا على اعتبار أنه يستمر زمنيا، ويترك آثارا أكبر على الضحايا. وكثيرا ما تُرتكب هذه الأفعال عمدا حين يستغل صاحب الفعل سلطته أو يأتي ذلك كشكل من أشكال الانتقام -كما يقع في غالب الأحيان- بعد التنديد بالعنف الاقتصادي أو الجنسي أو الجسدي. وحسب المستجوبين‌بات /فإن تفشي العنف النفسي يرجع لصعوبة إثبات وقوعه والذرائع والأسباب التي يدفع بها مرتكبو هذا العنف لتبريره (ما تتطلبه المهنة من إتقان تام، وجوب المواظبة، ضعف التزام العاملين...).

وتحتل أشكال العنف الاقتصادي المرتبة الثانية وتتعلق بممارسات شائعة يمارسها الرؤساء التراتبيون الذين لا يتحلون بالشفافية أثناء تحديد المهام، ويقترحون عقودا تخدم مصالحهم بشكل أساسي وتستغل الوضعية الهشة للعاملات في المجال التقني والمكلفات بالإنتاج.

وبالنسبة للعنف الجنسي، فقد وصفته الممثلات بالخصوص كشكل رئيسي من أشكال العنف. حيث تُعتبر الممثلات، بالخصوص الأصغر سنا، أكثر عرضة للابتزاز الجنسي، أو التلميحات ذات الطابع الجنسي أو الملامسات الجنسية. علما

أنه يتعين توخي الحذر بخصوص انتشار العنف الجنسي الذي يحدث في صمت تام من قبل الضحايا. فبدون شك لم يتم تصنيفه في المرتبة الأول لأن الضحايا لا يقومون يقمنبفضحه ولا يملكن الشجاعة اللازمة للتنديد به.

6. عوامل محفزة لانتشار العنف القائم على النوع قائمة على منطق الاستغلال والوضعية الهشة للضحايا:

تَعتبر العاملات في المجال التقني أن العوامل التي تؤدي إلى وقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي مرتبطة بحلقة مفرغة تدور حول الاستغلال وعلاقة السلطة الممارسة وضعف الإطار القانوني وهشاشة الضحايا المحتملات.

تم جرد عوامل حدوث العنف المرتكز على الضحية بالخصوص من قبل الممثلات: حسب تصريحاتهن، يقع العنف في كثير من الأحيان عندما تظهر الضحايا المحتملات هشاشتهن (النفسية والاقتصادية و/أو التقنية) وخاصة عندما لا يتم توعيتهن بسبل حماية أنفسهن من مخاطر هذا العنف في بداية مسارهن المهني.

تتم إدارة المحيط المهني لقطاع السينما بشكل أساسي من خلال "تقديم الخدمات"، مما يؤدي إلى ترسيخ انعدام الأمان في صفوف المهنيات. كما أنها تخلق مناخا من المنافسة وسلوكات فردانية تنشأ عنها أشكال مختلفة من العنف، خاصة العنف القائم على النوع والتي لا يتم التبليغ عنها بالشكل الكافي ولا تحظى بالدعم من قبل باقي المهنيين.

7. 80% من التصريحات حول تجارب (أو شهادات) تشير إلى التعرض على الأقل لحالة واحدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال المسار المهني

تبين المعطيات المحصلة من المقابلات شبه المهيكلة بوضوح أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يشكل جزء من الحياة اليومية للمهنيات في قطاع السينما في المغرب. ومن بين 15 مشاركاة ا في تلك المقابلات، أكد 80% أنهم **تعرضوا - تعرضن** أو شهدواشهدن حالة واحدة على الأقل من العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال حياتهم- حياتهن المهنية.

أما نسبة 20% المتبقية، فتشير إلى أنها لم تشهد أي نوع من العنف القائم على النوع الاجتماعي. مؤكدين أنهم(ن) عاشوا شخصيا تجارب متعلقة بالعنف (النفسي، الاقتصادي، أو الجسدي) المرتكب خارج نطاق النوع، مؤكدين دائما انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في القطاع على الرغم من عدم كونهن شهودا أو ضحايا أو مرتكبين لهذا العنف.

نستنتج، انطلاقا من تحليل المعطيات المحصلة من المقابلات، العناصر الدالة التالية:

- وجود العنف في قطاع السينما على كافة المستويات، سواء الأفقي (بين أفراد الفريق نفسه أو من شعب أخرى) أو العمودي (من الرئيس التراتبي إلى المرؤوسين)؛
- غالبا ما تحدث أعمال العنف نتيجة لموقف متعمد يتمثل في الإضرار بسمعة المرؤوسة، أو التقليل من شأن عملها، أو خلق إحباطات غير مبررة.
- في أغلب الحالات، يقع العنف القائم على النوع الاجتماعي نتيجة ضعف الإطار المهني الذي يخلق بيئة مواتية لوقوع كافة أشكال العنف ضد المرأة، ومن بينها ضعف مستوى تسيير ديناميات الفريق، في ظل وجود فرق غير المتجانسة في أغلب الأحيان، وخاصة خلال التصوير حيث ترتبط كل المهن ببعضها البعض (الإخراج، الديكور، المكياج، النص، ...) أو عدم التقدير المضبوط للموارد اللازمة للإنتاج والذي يؤثر بشكل مباشر على التزامات الإنتاج اتجاه الفرق وخاصة النساء؛
- وقعت أغلب حالات العنف في بداية المسار المهني للضحايا بسبب ضعف التحسيس بالظاهرة، وجهل الضحايا بحقوقهن واضطرارهن إلى الاستمرار في محيط مهني يشهد وقوع العنف القائم على النوع إذا ما كانوا يطمحن لمواصلة مسارهن المهني.

8. عدم وجود توصيف (بروفايل) محدد لمعالم شخصية مرتكب العنف، في حين تشكل العلاقات المهنية التراتبية والوضعيات المهيمنة مناخا ملائما لظهور كافة أشكال العنف.

يسمح لنا تحليل مضمون المقابلات بتسليط الضوء على العناصر الرئيسية التالية:

- عدم وجود توصيف (بروفايل) محدد لمعالم شخصية مرتكب العنف، في حين يوجد وظائف تراتبية (عنف عمودي)، ووضعيات مهيمنة، وبيئة مواتية لتشكل جميع أشكال العنف؛
- غالبا ما يكون مرتكبو فعل العنف في وضع قوة تراتبية أو اقتصادية مقارنة بضحاياهم المحتملين؛
- تساهم الجوانب المرتبطة بالمحيط المهني في قطاع السينما، بما في ذلك، ظروف العمل، مستوى التنسيق بين مختلف الشعب وضعف التخطيط المالي، بظهور كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- يمس العنف الاقتصادي والجسدي النساء على مستوى كافة المهن المتصلة بقطاع السينما في المغرب. أما فيما يتعلق بالعنف النفسي والجنسي، فهو يتعلق بالأساس بالأشخاص الأكثر هشاشة، أي الشابات في بداية حياتهن المهنية، والنساء المهنيات في وضعية هشاشة اقتصادية.

9. وجود عقبات (داخلية وتنظيمية وأخرى خاصة بقطاع السينما) تحول دون التبليغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي

في ظل غياب مدونة سلوك تبسط القيم والمبادئ الأساسية للعمل داخل الهياكل المرتبطة بقطاع السينما، فإن آلية الانتصاف الداخلي تواجه عدة عقبات، تتمثل في عدم تعامل رؤساء الشعب بجدية مع شكايات الضحايا، ووجود ثقافة تتسامح وتستخف بجميع أشكال العنف خاصة تلك التي تقوم على العنف القائم على النوع بحجج يختلقها مرتكبو العنف من قبيل الضغوط الناجمة عن عبء العمل أو الطبيعة متعددة التخصصات للمهنة. وفي بعض الأحيان، قد يتم تبرير الاستخفاف بهذا العنف، بعيدا بالتأكيد عن الصواب، بنقص الانضباط والالتزام والدقة اللازمة بالخصوص خلال التصوير. إلى جانب تبريرات أخرى غير ملموسة ويصعب الطعن فيها، خاصة لدى المهنيات الشابات اللواتي يشتغلن في المهن التقنية.

وهناك عقبات أخرى ترتبط بضعف تحسيس مهنيات قطاع السينما بالعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى جانب عدم الوعي بحقوقهن وإجراءات الانتصاف الداخلية والخارجية، فضلا عن ضعف التضامن بين زملاء العمل. إلى جانب التخوف من انتقام مرتكبي العنف، والذي تعززه حقيقة سيطرة الرجال على القطاع الذين إما يشتركون في نفس الممارسات أو يعبرون عن اللامبالاة تجاهها.

تم تقديم تصريحات واضحة جدا تبين أنه يمكن للأسر والمحيط دعم أفراد الأسرة إذا ما كانوا ضحايا عنف قائم على النوع الاجتماعي وطرق كل السبل إذا تعلق الأمر بعنف وقع في أماكن العمل الاعتيادية والمألوفة (المدارس والمستشفيات والمؤسسات التجارية ...)، وهو ما لا ينطبق على قطاع السينما، الذي لا يحظى عادة بتقدير ودعم كبير من طرف المحيط العائلي.

وحسب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، هناك عدة عقبات لا تشجع على التبليغ بشكل عادي ومنهجي عن حالات العنف:

- يتفاعل المركز السينمائي المغربي (المسؤول عن المتخصصين والمتخصصات في المجال التقني)[6] ووزارة الثقافة (المسؤولة عن الفنانين)[7] بشكل كبير مع الشكايات المقدمة المتعلقة بالعنف القائم على النوع؛ غير أن دورهما

[6] بناء على المادة 3 من القانون 70.17، يضطلع المركز السينمائي المغربي ب"التحكيم والوساطة عند الاقتضاء في النزاعات التي تنشأ بين المهنيين في مختلف الفروع العاملة في قطاعات الصناعة السينمائية والأشرطة الرقمية المبرمجة المعدة للاستعمال الخاص لدى الجمهور والإنتاج السمعي البصري باستثناءنزاعات الشغل."

[7] الظهير رقم 1-03-113 الظهير الشريف رقم 1-03-113 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1424 (19 يونيو 2003) بتنفيذ القانون رقم 99-71 المتعلق بالفنان (https://www.haca.ma/sites/default/files/upload/documents/1-03-113_0.pdf)

يقتصر على الوساطة، وفقا للأشخاص الذين تمت مقابلتهم، كما أن غياب عقود عمل تحمل مواد موحدة لا يشجع ضحايا العنف على التبليغ[8].

- لا يتم احترام دفاتر التحملات الصادرة عن المركز السينمائي المغربي و/أو الشركات التلفزيونية المبرمة مع شركات الإنتاج على أرض الواقع في كثير من الأحيان. وهو ما يؤدي إلى خلق ظروف قد تكون مواتية لبروز العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة بسبب توقيت العمل (الذي يتجاوز 12 ساعة يوميا)، فضلا عن الأعباء الإضافية التي لا يتم تقييمها موضوعيا في العقود. ومن جهة أخرى، يشجب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ندرة عمليات المراقبة التي يقوم بها المركز السينمائي المغربي ووزارة الثقافة مما قد يسهل وقوع العنف، وخاصة العنف المتعمد؛

- ضعف تمثيلية المرأة داخل الغرف المهنية والاتحادات والنقابات التي تمثل بالخصوص المختصين والمختصات في المجال التقني والممثلين والممثلات: يساهم هذا الوضع في إضعاف مساهمة النساء المهنيات في عملية الترافع والتبليغ الجماعي عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع السينما بالمغرب. تضم الجمعيات المهنية الإثنى عشر في هذا القطاع أكثر من 100 عضو مسير، من بينهم 10 نساء فقط، علما أن 50% من المكاتب لا تضم أي تمثيلية نسائية[9]؛

- ضعف تقدير النساء المهنيات في القطاع السينمائي في التصور الاجتماعي والمخيال الجماعي في المغرب: غالبا ما ينظر للنساء المهنيات، وخاصة الممثلات، على أنهن متحررات بشكل كبير ويحملن قيم الانفتاح التي تعادي القواعد والقيم الجماعية السائدة.

- بطء إجراءات التقاضي أمام المحاكم.

[8] تحيل المادة 6 من القانون رقم 71.99 على قانون الشغل في كل ما يتعلق بعقد الشغل، لكنها لا تنص على أي مقتضى صريح حول قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي، رغم الطابع الخاص للمجال الفني:
"يكون الفنان الذي يشتغل بالمقاولة الفنية، مهما آان الإسم المعطى للعقد، أجيرا تطبق عليه مقتضيات قانون الشغل فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أو في غيره مع الأخذ بعين الاعتبار المقتضيات الواردة بشأن حماية المؤلفات الأدبية والفنية أو الأعمال الفنية المنجزة من طرف الفنانين المنتمين لأحد أسلاك الوظيفة العمومية .تنبني العلاقة بين المقاولة والفنان، بالإضافة إلى المقتضيات القانونية، على احترام أخلاقيات المهنة الفنية."

[9] https://www.ccm.ma/associations-professionnelles

رابعا: توصيات رئيسية

I. تقديم الدعم والتوجيه لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع السينما:

تهم هذه التوصية الضرورة الملحة لمأسسة وتوحيد إجراءات الدعم المقدمة على المستوى الوطني للنساء المهنيات ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الدعم النفسي.

II. **اتخاذ إصلاحات قانونية من أجل وضع قواعد مهنية** لمكافحة كافة أشكال التمييز والعنف القائم على النوع، وكذلك لضمان احترام ظروف عمل المهنيات في قطاع السينما وفقا لقانون الشغل ودفاتر التحملات المبرمة مع الجهات الوصية.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أولا. وضع نموذج خاص بالممارسات الفضلى : تأتي هذه التوصية على شكل عملية ترافع وتعبئة واسعة النطاق، تأخد بعين الاعتبار ملاحظة ترتبط بوجود رؤساء إخراج وإنتاج أظهروا التزاما يحتذى به يتعلق بالسلوك الجيد، العادل والمنصف إزاء المهنيات. وهي ممارسات فضلى يمكن استثمارها من أجل التعبئة وتصنيفها كنماذج يقتدى بها.

ثانيا إعداد عقد نموذجي من قبل المركز السينمائي المغربي ووزارة الثقافة، المؤسسات الوصية: من أجل حماية النساء المهنيات في القطاع السينمائي بالمغرب من كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال تحديد المهام بوضوح، وإدراج مواد تتعلق بحسن السلوك وتعاقب على الممارسات التمييزية وتحظر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ثالثا. تعزيز المناصفة في قطاع السينما: تم التصويت وقت كتابة هذه الدراسة على مشروع القانون رقم 18-23 المتعلق بالصناعة السينمائية وإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي من قبل غرفتي البرلمان. وكانت جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان قد أعدت مذكرة ترافعية متعلقة بهذا المشروع، ذكرت من خلالها بأهمية إدراج المناصفة على مستوى كل مادة منظمة لعمل اللجن. غير أن هذا النص القانوني، الذي هو على وشك أن ينشر في الجريدة الرسمية، لا يتضمن للأسف أي مقتضى يعزز المناصفة. فمن الأولى أن يتم السعي لتحقيق تمثيلية تحقق المناصفة، مثلا خلال انعقاد أشغال كل لجان المركز السينمائي المغربي. وهي قاعدة ينبغي للغرف المهنية أن تأخذها بعين الاعتبار كذلك.

رابعا. دمج آليات التعويض عن البطالة والدعم الاقتصادي للمهنيين والمهنيات في قطاع السينما: يعمل هؤلاء بشكل رئيسي كـ "عاملين مستقلين" (freelance)، عملهم رهين بالمشاريع السينمائية حيث يتلقون عروضا محدودة، وهو ما يعمق هشاشتهم أمام مشغليهم.

خامسا. تعبئة وتنظيم صفوف النساء المهنيات: سيمكن اعتماد هذه الخطوة التنظيمية، بشكل عملي وبدعم من منظمات المجتمع المدني، من تعزيز التضامن واتخاذ موقف جماعي ضد العنف القائم على النوع الممارس ضد المهنيات في القطاع السينمائي بالمغرب.

III. التكوين والتحسيس لفائدة المهنيين والمهنيات

يمكن أن تأخذ هذه التوصية عدة أشكال، وتهم:

سادسا. إدراج وحدات التكوين المتعلقة بحقوق المرأة بشكل منهجي، خاصة ما يتعلق بالوقاية والحماية من جميع أشكال العنف القائم على النوع (خاصة في نهاية مرحلة التكوين الأساسي) على مستوى المدارس ومؤسسات تكوين مهنيات ومهنيي القطاع السينمائي، فضلا عن التكوين المستمر؛

سابعا. تنظيم حملات تحسيسية لفائدة النساء المهنيات في قطاع السينما: من المهم أن تلعب المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني أدوارهما من أجل تنظيم دورات التكوين والتحسيس لفائدة مختلف الفاعلين في قطاع السينما بشأن قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي؛

ومن جهة أخرى، يشكل المجال الرقمي فرصة للمجتمع المدني والشركات التلفزية لتحسيس المهنيات في القطاع السينمائي بسبل فضح العنف، من خلال التواصل عبر الخطوط الخضراء الخاصة بالتبليغ، المتوفرة أصلا لدى عدة جمعيات نسائية (مثل: اتحاد العمل النسائي).

IV. البحث العملي حول القضايا المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع السينما بالمغرب:

ثامنا. إعداد خريطة وقاعدة بيانات دقيقة حول النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع السينما كأساس متين لإحداث التغيير.

تاسعا. تعميق البحث بخصوص التأثيرات الحقيقية للعنف القائم على النوع على الضحايا في قطاع السينما وعلى المحددات الأخرى للمساواة والمناصفة (تمثيلية النساء، مسارات مهنية، محتوى الأعمال السينمائية، ...).

V. فتح نقاش عمومي:

إن مكافحة العنف القائم على النوع في القطاع السينمائي، على غرار باقي القطاعات الأخرى، يمر أساسا عبر رفع الطابوهات حول هذا الموضوع، وانخراط وسائل الإعلام، وخاصة وسائل الإعلام العمومية، لمعالجة القضية بكل جرأة. ويتعلق الأمر أيضا بفتح النقاش حول هذا الموضوع خلال انعقاد المهرجانات الوطنية والدولية.

خامسا: خلاصة

انطلاقا من قناعتنا الراسخة بأن التزام المغرب بحقوق الإنسان يهم جميع القطاعات وجميع الفاعلين، تسعى جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان إلى وضع أرضية تشمل سبل العمل من أجل ضمان انخراط مختلف الفاعلين.

تأتي هذه الدراسة، الأولى من نوعها حول العنف ضد المرأة في قطاع السينما في المغرب، لتكمل تقرير السياسة العمومية المتعلقة بالسينما في المغرب الذي أعدته جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان سنة 2023، بهدف اقتراح قراءة أفقية وعمودية لقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالقطاع السينمائي في المغرب. وإذا كان التقرير قد ركز على السياسات العمومية في المجال، فإن الدراسة قد سعت لتسليط الضوء على الممارسة المهنية ذات الصلة باحترام حقوق المرأة.

تسعى هذه الدراسة إلى كسر طابو العنف ضد المرأة في العالم السينمائي، واقتراح مداخل تقييم حجم الظاهرة وتأثيراتها وسبل العمل لدعم الضحايا وحماية النساء المهنيات وتوعية الرأي العام.

إن هذه الخطوة الأولى ليست سوى بداية مشوار طويل من الانخراط والالتزام والتعبئة لمختلف الفاعلين الذين تأمل جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان أن يتفاعلوا ويبدوا استعدادهم للتعاون بهذا الخصوص.